

کتابخانه
مجلس شورای
ایلامی

۷۷۸



بازرسی شد
۳۷

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: <i>دشمن بر سر پا نهد</i>	
مؤلف:	
جلد:	(۹۷۸) از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمد تقی طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی	
شماره ثبت کتاب:	۱۳۸۴
تاریخ ثبت:	۱۳۹۰

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۷۷۸

۷۷۸



بازرسی شد
۳۷

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: <i>دشمن بر سر پا نهد</i>	
مؤلف:	
جلد:	(۹۷۸) از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمد تقی طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی	
شماره ثبت کتاب:	۱۳۸۴
تاریخ ثبت:	۱۳۹۰

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۷۷۸



۶۷۸

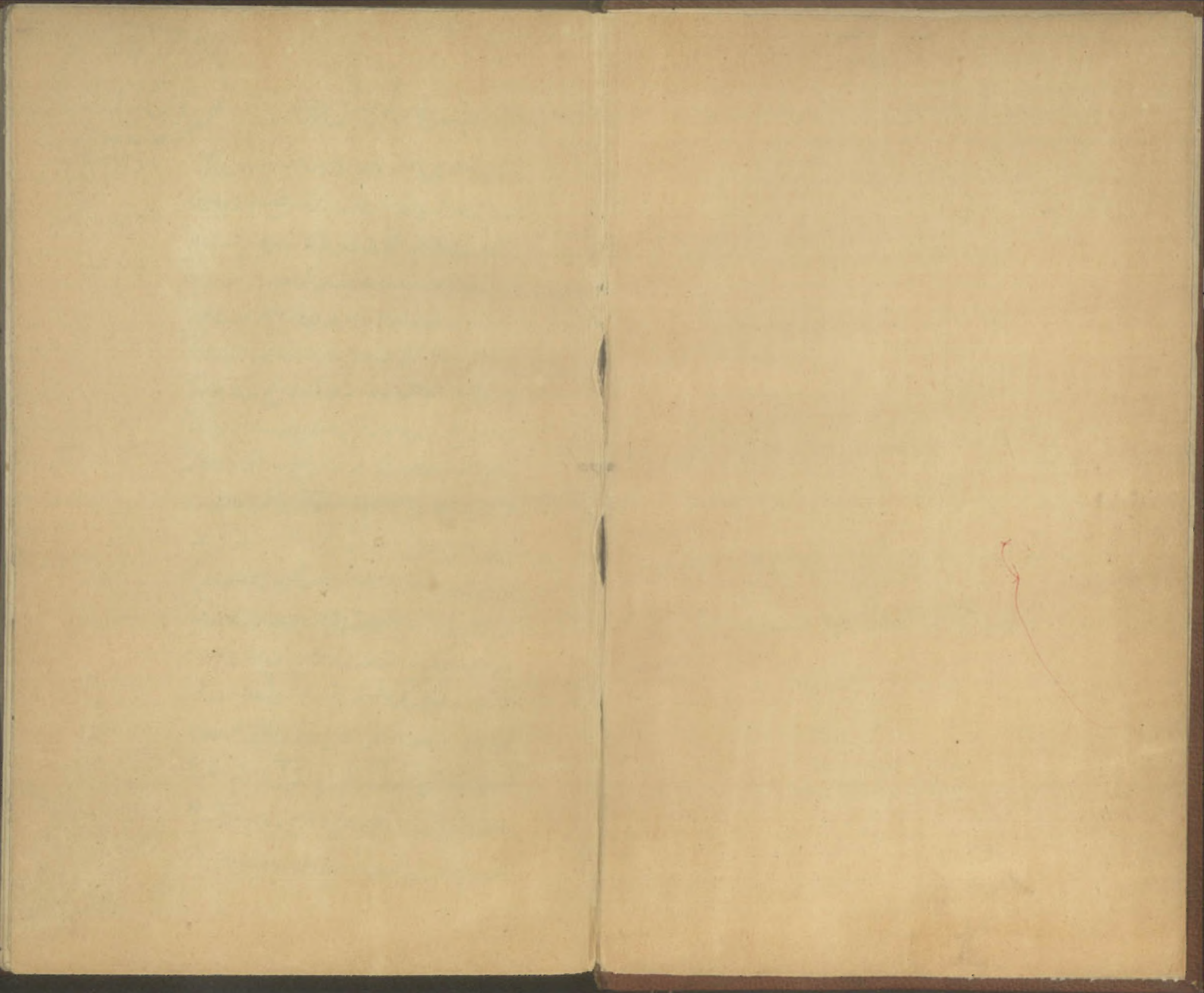
بازرسی شد
۳۷

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: <i>تفسیر بر سبک انصاری</i>	
مؤلف:	آقای سید محمدصادق طباطبائی
جلد:	۹۷۸ (خطی) از کتب (خطی) اهدائی
شماره ثبت کتاب:	۴۱۳۹۰
تاریخ ثبت:	۱۳۴۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۶۷۸

خطی اهدائی	کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۶۷۸	





بسم الله الرحمن الرحيم



ماله الحمد
٣٥٥
١٣٣١

والله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وآله الطيبين
 الطاهرين ولعن الله على أعدائهم وأعدائهم وعاصره فقد علم الله يوم الدين
 أقتل بعد هذه وصية لطيفة شمله على كتاب شريفه فرشتات قوا
 استقدتها من الله بنده ومشتقات عواند اخذتها من أفواه لسانه
 وزاد طهرت عليها ما لم يمت وغيره بالعقل العاقل بنظر النافق وقدرتها
 الله والله والله واخرهم ثم أتت الدول للأمر علقها على رسالة الصلاة
 من رسالته وما لا يحصى ومولانا آية الله في الأمر الشيخ المرتضى طاب
 ثراه وحمل الحجة مشواه اجابة فتح من انصار الطلوع فمن قرأه انوار النعمان
 وغيرهم من عالم الظلم والظلمات ارجو الله ان ينفع بها واحكامها على علقته
 حجة الظن والتعارف والراجع اليه يستحق ان يجر لنا الثواب
 فيه من اعطاه حجة في اناب قول المكلف المكلف اقول ان يعلم
المراوح المكلف منها حجة في ان يعلم شرعا على حكم عليه بالحكام للدين
 عليه التكليف والالتزام عليه مقسما ان كان مرجعه الى الله تعالى فليذكر
 الوصف للاختصاص والتمسكه لذكر الحق اولدع الى ما يدون
 الالتفات قول بمقتضى على التعبد به اقول شرعا كان التعبد
 كانه يكون الخاصة او الظن المطلق على تقدير الكفا او عطفها
 فيه على تقدير القوة قول في تعبد فيه اقول لا يستواء نسبة
 الى طرفيه فتبيح احدهما ترجيح لا مرجح والبرهان لا يستحق البناء على
 التعبد اما هو بالعلم بوجوده سابقا وهو ما لا ينقض بانك فافهم

قوله لا بد من وجودهم اقول لكنه يريد على انما في مزارع الواقعة في
 كونه الاضطرار اذ في هذه الحالة لا يستلزم انما اصحابها ان يجابوا لتبخر التكلف
 في مورد اجماعها كونها كاستحقة التمس او عدم مراعاة اصلها كما في الباعث في
 الشبهة الوجوبية ولا يرد على هذا قولنا في حكاية ابراهيم النخعي ان مرادهم في الحكم ان
 هو خصوص في غير الشرع نظرين لما كونه حكما واقعا لكل حكم على ما في قولنا
 وكيف كان فالمراد من قوله لا بد من وجودهم التقديم اقول في كل
 في تقديم الدليل على الاصل جواز انما واراد عليه برفع موضوعه حقيقة كالمورد
 الخ في الدليل العلم بالشيء لا الاصل العلم بمطابق او الدليل على ان
 اصله ان مراد العقول ان موضوع حكم العقل بالشيء والاشياء بالشيء
 برفع حقيقة قيام الدليل المعبر حقيقة بخاصة صلاحية للبيان والحق
 الامان في العقول والمرتبة وانما حكم عليه برفع موضوعه حكما كما
 الخ في الدليل الغير العلم بالشيء لا الاصل كان مدله العقول في
 العلوم انه لا منافاة بين الدار والمورد وكذا بين الخ في كل حكم فان
 الخ في كل علم له في كل ما هو المراد من عدم او الظاهر وقد فصلنا الكلام
 في شرح معنى الكلمة وكيفية حكمها الدليل على الاصل كما مر عليه فيما
 علقنا سابقا في الاخر الاستصحاب او اولى التعادل والرجوع وكما
 فلا يبعد من ذلك لما في بين الدليلين وانما دفعه بين الحكمين
 وقد استبعدا العقول في بعد برفع الخ في جميعها في وجه الدلالة
 فيما علقنا على حجة الخ في عند كونه قدس في راسين فيه فليجمع
 قوله لا ينبغي بعد قيام الدجاج اقول في هذه الجوز تخفيف دليله

بدليل الاصل

بدليل الاصل ان يعارض له صفة مورد التعارض وكون الدليل لا لزوم الفصل
 العكس فتبين وبالحاجة في الدليل ان كان بينهما عدم في وجهه كالمشعر الذي
 للمحيط في صفة علمه المطلق لما هو الملك في ههنا وهو علم جواز انقضائه
 الذي في خصوص احداهما بعينه بد قولنا لا ينبغي ذلك اقول في ذلك انما هو
 توجيه كون المطلق المنفصل المخرج على الدليل في تخلف قولنا في هذا الشأن ان
 علم المجتهد اقول ان ذلك من مقدار دليل الاعتدال من الحكم على ما هو
 علم المجتهد في كل مستند لا هذا القياس في غير التبع الا الحكم الظاهر حيث خذ
 موضوع الكبر لعدم العلم كما هو ان في الحكم الظاهرية ومن المعلوم
 انه لو كان مفاده حكما واقعا لكان ما يترتب عنه من القياس غير صحيح الذي
 حكما واقعا كما هو واضح قوله لا يعلم ان المقصود اقول في ذلك ان الكبر
 في الاصل وجوبه في كل الدليل انما يجزى المجتهد في مقام الاستنباط
 يعلم في طريق استنباطه الحكم من غير دليل او لا يترتب البعد العوض وليس عنه
 وليس هناك الاصول في استنباط الموضوعية فيكون في طريق استنباط حكمها
 بينه وبين بعد التمس في الدليل فيها من موضوع الحكم المستنبط المعمول به ظاهر
 فليست في قولنا الدليل انما يدل وليس على اقول في ذلك في نفس ما اذا
 دار الامر بين وجوب من جهة شرعية كالمشعر كمن يتحقق به ما ذكره في نظره اول
 الرسالة من الفوائد ان العقل من باب النظر في كل شئ العقول على ما في
 الواقع لكنه يتحقق في ما اذا دار الامر بين وجوب ولحمه الدائمة فان
 مقتضاها التوجيه حيث لا يمكن فيه الاضطرار وخياره فيه البرائة وقد فصلنا
 في انقضائه الدبرام فيما علقنا في اول الرسالة فليجمع قوله لا بد من

فانه قيل الدليل المخرج من حيث انه غير قاطع بل كبره من دفعه عن دفعه انما
ولم يكن في اليقين اسنادا وحده مع الدليلين لا يمكن ان يكونا ابراجا في الوصول مع
يعلم انهم ان كانا برادك من انهما استقلا لا كانه اسنادا للفظ في العنق وله يجوز ان
المتغير الذي في القياس الحكم ايضا لو ان الموضوع في اسناد الرفع ليدوم ما كان
يقضي فيه في ذلك والاشياء لما عرفت من ان الحكم نفسه قاطع للموضوع ولو
فكان ان الحكم نفسه اذا كان مورد الاستصحاب وجودا وعدمه ما كان كان مقصودا
اشياءه ونظيره ظاهر انفسه فكذا كان ان كان متعلقا للموضوع في باب وما كان
الموضوع من قضاياه عليه فكلما كان في الموضوع من دفعه ابراهه فالله ان
قد امان من دفعه نفسه ان في طلب واحد من هذا القيد انه ليس له ان يثبت
في التكليف على تقدير حصوله لا يعلمون له نفسه في دفعه ظاهر او يرفع في باب
الموضوعات على الذي كان في دفعه على تقدير عدم دفعه للتكليف ظاهر اللهم
الان براد من الوصول هو الحكم ليس الذي عرفت ان يكون اسناد الرفع في
الموضوعات في باب والموضوع هو قد لا انقول اجماله او شبهه الامور في رتبة
وعدم تبين عنوان الموضوع وعليه يكون اسناد الرفع في شبهه الموضوع
يقول في الحجة ابتداء من دون حجة لا تقدير لكنه لا يجب ان يثبت بالعلول
مع اخواته في نفس الموضوع ان يذكره والاضطرار انما يتعلقان بالوجوب
لذلك فقدر ثم انه قد اوجب ما ذكره قما من وجوبين لعدم اشغال الحكم
بانه لو ارد من الوصول القدر الواجب او المحرم ما وجب اوجبه لم يكن
ما من غير شموله عمده للمشتبه الموضوعية للحكمة ايضا فان الواجب والحكم
الذي لا يعلم سوا كان سواء كان في الحجة بعنوانه كافر شبهات الموضوعية
او حكمه مع معلومية كافر الحكمة منها يكون فتواحدة على نفسه فيكون
فقد المكلف في يكون حاله لا يعلمون ان سر اخذته قلت للحق ان

فانه في خبر

فانه مع انما لم يبره في شقاق وانفاق فانه بعد اثبات الاستصحاب وعدم
نهوضا مثبت به الدليل فما مرصدا قوله في ما تقدم في الدليل ب نقة
اقول وفيه ما تقدم من منع الظهور فان الدليل المنصوب اليه مع
عن الزمان قوله غير مستقيم لطلب العلم اقول فانه مع ان كان منع
استلزامه له باجماع الفهم لان اضلاله بعد اعداها هو محتمل لانه
باب التوفيق بالطاعة والتأنيب بالعمارة عليه والحكم على نفسه وهذا
لا يكون الا بعد الانقطاع رجا والصلح واطلاق عنه بالمره ومع سيق
العقاب الدائم ووجود الدبر في مثل هذه المرتبة او المكن يستحقه الله
بعد الهداية لا يلزم ان لا يستحق العقوبة على معصيته اضلالا للغير
كلا في قوله في دلالة تارة اقول لاحتمال ان يكون وارده في
خاصة ومن غير ضرورة الدبر وكان المراتب الملك وحج البنية هو المخرات
البارحة الظاهرة في النص فليس اجمع انفسه قوله في اشارة الى المطلوب
اقول في ما يفي اذ لعل الحكمة في التعبير هو تبيين ان يكال لهم بال
حرج فان في التعبير بعدم الوجدان في غرامات الدرب باليقين في التعبير
لعدم الوجدان لا في قوله في بيان الذي في العلم اقول لا
ان حرج كون التفصيل كذلك واقعا لا يوجب العلم بعدم كون التركة
محرم واقعا لم يعلم به وانه فيصير لجميع الحرامات ولم يعلم في الدليل انهم
كالقائلين به فتوجبهم بحرج عدم المذكور فحله انفسه ولو مع جهالة
كونهم الحرامات الواقعية وانه لم يفصل بعد فليقدر قوله في ان تقدير
المراخذه اقول فانه مع ان اسناد الرفع اليهم لا كان في قبيل الدليل
ما هو لانه في نفسه فان طريق اليه محتمل فانه وضعه كذا في استدلاله الموضوع

قوله وظهر ان الارادتين في الواجب اقول ان احتمال ان يكون في شئ من الواجب او على
 من الواجب غير ان يكون له بعد لا يمتنع بل قد يكون مرجحاً للغير
 لا سيما ان رتبة الواجب ان يكون مكان الارادة ذلك ان كان في الواجب على رتبة
 وله رتبة في التقدير مطلقاً معصية العلم قولنا ان الواجب في رتبة الواجب
 اقول ان في التقدير مطلقاً لا يستلزم ان لا يمتنع ان يكون في رتبة الواجب على رتبة
 على الواجب في رتبة العلم في الترك لا فيه بل في الترتيب انما في رتبة الترتيب
 فلا يمتنع ان لا يكون رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 وهو ان لا يكون رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 ويرد عليه ان رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 ولا يمتنع ان يكون رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 عباداً في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 وفي رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 باستثناء الواجب في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 اقول ان المسح لا بد ان يكون في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 مستوفية نعم لو ثبت كونه جراً مستتباً فلا شك ان المسح لا بد ان يكون في رتبة العلم
 وانما لو ثبت في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 لا سيما ان رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 العلم المتفاوت في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 التغيير والتبديل في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 كيفية رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 على التغيير في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 اقول لا يمتنع ان يكون رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم

التغيير

التغيير والتبديل في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 من غير رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 ان لا يكون رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 بالخصوص اقول ذلك لانه يكون واجباً بالوجوب في رتبة العلم في رتبة العلم
 ووجوده في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 لا سيما ان رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 ما علم وجوبه في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 اقول ان ما هو المستلزم ان لا يكون رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 لا سيما ان رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 لا سيما ان رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 ان يمتنع من رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 الحرة في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 لكن العلم ان السبيل ليس اقول انما يكون في رتبة العلم في رتبة العلم
 وجوباً في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 لا سيما ان رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 ان لا يكون رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 ان لا يكون رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 الوجوب لكن مع رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 الترتيب في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 لا سيما ان رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 سقوطه بعد ثبوته في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم
 اقول لا يمتنع ان يكون رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم في رتبة العلم

نقل احد المتأخرين من ان كان في حيزه يقتصر عليها آخرها عالم رباني
 فيمكن ان يكون عرضة من هذا المبدأ في الباب الثاني استحقاقا واحدا في الكثرة
 وقول قول الله في نفسه لا يراه من الاخر وان مقتصر استحقاقا واحدا
 منها من الانتقال في حيزه من مقتصر لا يستحق الكثرة كادل عليه الخبر
 ومن الصواب بعد الخلق من مقتصر لا يستحق قول قول الله كادل عليه الخبر
 بالانتماء الى ان الغرض في تفر الكثرة فيه اثبات ما يراه ولا مانع في بعض
 الاثر من وفي المعلوم ان الحكم في كبر الخيرة قد حكم بالانتماء ولا يراه الخبر على
 كذا في حيزه من مقتصر لا يستحق الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق قد يراه
 من مقتصر لا يستحق الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق قد يراه
 الاصل في مقتصر لا يستحق الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق قد يراه
 عينا من مقتصر لا يستحق الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق قد يراه
 في مقتصر لا يستحق الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق قد يراه
 بالجهل في مقتصر لا يستحق الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق قد يراه
 ان المبدأ في مقتصر لا يستحق الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق قد يراه
 كما ما كان ولو كان مقتصر لا يستحق الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق قد يراه
 غير الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق قد يراه
 من مقتصر لا يستحق الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق قد يراه
 بالعلم التفصيل في مقتصر لا يستحق الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق قد يراه
 العلم التفصيل بالاجابة بطر والنسب ما يراه كيف يرتفع اثره من مقتصر لا يستحق
 ما يواقع ولو كان بالاكثرة ولكن لا يراه ان النسب وان كان لا يواقع لذلك
 عقل ان مقتصر لا يستحق الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق قد يراه
 في مقتصر لا يستحق الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق قد يراه

ص

صالح شرعا كان حديث الرفق والناسخ من مقتصر لا يعلمون نعم لا يعلمون
 انهم فيها من الايمان عرضة بسبب مقتصر لا يعلمون نعم لا يعلمون
 في مقتصر لا يستحق الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق قد يراه
 فان مقتصر لا يستحق الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق قد يراه
 اصلا وهو مقتصر لا يستحق الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق قد يراه
 من مقتصر لا يستحق الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق قد يراه
 بالانتماء الى ان الغرض في تفر الكثرة فيه اثبات ما يراه ولا مانع في بعض
 الاثر من وفي المعلوم ان الحكم في كبر الخيرة قد حكم بالانتماء ولا يراه الخبر على
 كذا في حيزه من مقتصر لا يستحق الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق قد يراه
 من مقتصر لا يستحق الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق قد يراه
 الاصل في مقتصر لا يستحق الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق قد يراه
 عينا من مقتصر لا يستحق الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق قد يراه
 في مقتصر لا يستحق الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق قد يراه
 بالجهل في مقتصر لا يستحق الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق قد يراه
 ان المبدأ في مقتصر لا يستحق الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق قد يراه
 كما ما كان ولو كان مقتصر لا يستحق الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق قد يراه
 غير الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق قد يراه
 من مقتصر لا يستحق الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق قد يراه
 بالعلم التفصيل في مقتصر لا يستحق الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق قد يراه
 العلم التفصيل بالاجابة بطر والنسب ما يراه كيف يرتفع اثره من مقتصر لا يستحق
 ما يواقع ولو كان بالاكثرة ولكن لا يراه ان النسب وان كان لا يواقع لذلك
 عقل ان مقتصر لا يستحق الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق قد يراه
 في مقتصر لا يستحق الايجاب لا نقا في مقتصر لا يستحق قد يراه

مع ان مقتصر لا يستحق
 مقتصر لا يستحق
 مقتصر لا يستحق

صالح شرعا كان
 مقتصر لا يستحق
 مقتصر لا يستحق

العلوم وبنها لا تنفرد فيه المال بين تجر الكلف فيها كما لا يجرها بغيرها وعدم تنوعها كما فيها
 وهذا بخلاف الماهول العلوي فان المال لا يعدم جريانها في صورة العلم الا كما هو متفق
 الكلف في شفاوتها كما فيها بين تنوعها وبنها لا يجرها بغيرها كما لا يجرها بغيرها
 اما ذكرنا في وجه الفرق قوله في كنه الفرق في الجوز بين الماهول والماهور
 يمكن الفرق بينها بناء على ان يكون سقوط الاصل في الطرفين بسبب مراعات الكلف
 المتغير بين العلم المقصود في عدم الدليل لان على اعتباره فانه لا يقع في استثناء
 المحرمة حيث ان اوجهها في الطرفين لا ينافي في وجه الصورة مراعات الكلف
 كلف اصالة الفرق العاجية وانما هو ما لا يجرها بغيرها كما لا يجرها بغيرها
 عن كونها في باب المقدسة العلمية فان كمالها ما يحكم بالخاصة او المحرمة
 شرعا ونظيرها في وجه في حكم بالخاصة في ملاقاتها او عدم الحكم بها فيها اذا
 كان الاصل فيها الظاهر كالمسبق الكلام فيه فلا يفتقر قوله في وجهها
 للشيء الغير المحصور اقول قد حققنا فيها علما على العلم والراجح في
 مسئلة ما اذا اختلفت البنية بين المتعارضا ان تخصيص احد الغايات لا يوجب
 انقلاب نسبة بينهما الى نسبة اخرى غير ما كان عليه في النسبة قبل التخصيص ولا
 يتقلب النسبة فما كانت قبله وان كان تخصيصه ربا لوجب تقديمه كما انما
 لوجب تقديم الاخر عليه كالمظهر في ملازمة ما علقنا في ذلك المسئلة وحينئذ انما يقع
 ان تخصيص احدهما وجوب الاحتياط بالاجماع وصيرورتها بذلك اذ لم يجر احدهما
 الحق افرادا لا يوجب ان يكون احدهما في تخصيصها فلا يفتقر قوله في
 الا ان يقال ان افراد النسبة الاستدسية اقول لا يجر لها اصلا فان حمل الكلام
 في نسبة الظاهر المحصورة انما هو فيها كان اطراف النسبة تنافها في الاستدلال
 وهذا فلا يجب الاحتياط في المحصورة فضلا عما كان في وجه العلم
 ان لا يجرها في قبالها في نسبة الاستدسية وان كان ربما يقرن بالعلم

المحذور

بالكلف في بعض موارد الا انه لا يفرق ان يكون بالفعل ما حمله للاستدلال والا
 في وجهه او في وجهه في وجهه لا يجرها بغيرها ولا يجرها بغيرها ولا يجرها بغيرها
 وجاها في قوله في وجهه لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها
 يدور على وجهه او على وجهه لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها
 المحذور انما لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها
 ان عدم استقلاله بوجوب دفعه في وجهه لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها
 وعدمه في الواقع فلا يكون العقاب في ملازمة ان لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها
 لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها
 استدلال به لوجه ان يقال ان العلم بالكلف بين اطراف كثيرة غير محصورة
 لا يفتقر كما يظهر من راجحة ما ذكره في وجهه لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها
 اقول قد عرفت ان ما كان بعض اطرافها خارجا عن الاستدلال كان خارجا عن حكم
 الكلام ومورد التخصيص لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها
 الاطراف وعدم اختصاصها في وجهها لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها
 اقول لكن لا يمكن ان بناء على عدم محبة العلم على العلم العاشر في سبب محبة
 وليس مجموع الوجوه منها كما لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها
 اقول قد عرفت في بعض الجوانب بقية انه لا دليل على إطلاقها انها في نيلها اذا
 مرتبة الحكم لها في محفوفة والمفروض ان العقل على تقديرها لوجوبها في وجهها لا يجرها بغيرها
 الواقع للعلوم في وجهها لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها
 العطفية وانه لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها
 ليزم منه ذلك لم يكن مرتبة الحكم لها في محفوفة فنذكر قوله في وجهها لا يجرها بغيرها
 عن غير لا فرق في دلالة اقول لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها لا يجرها بغيرها
 بالاجتناب اصلا في الدلتفات التي تجل في مقتضىها وانما يقع الاستدلال في

ولذلك لا بد من العلم بالجوهر المسمى بالامر محصورة في ذاتها لا في غيرها حبا حقيقيا كقوله
 لا بد ان يقال ان لا بد من مجموع من مواردين في ذلك المسمى لعدم الامور التي فيها
 غير مفرقة من ان غير مفرقة مع اجتماعه ولو كان ضعيفا وقتنا لعدم استقلال العقل
 بوجوب دفعه المحقق في كل جملة من جملة الامور بل انما يتبين احوال في كل جملة
 فان كل واحد من هذه الاقسام محتمل ان يكون عبارة تمام الجرم وكان كل واحد من
 الاخرين عبارة حلا لا محلا في سائر القضايا فان كل واحد من هذه الاقسام محتمل ان
 يكون تمام الجرم وان كان محتمل ان يكون عبارة حلا لا محلا بوجه كونه لا فرا كونه نظرا
 المحل في الجهات الا كل واحد من الاطراف فيكون احتمالي فيكون في بعض الجوانب
 في معتبر به عقله في امره قد سره وان كان عبارة في امره عن اشارة كما لا يخفى
 فلو اننا لا نقول بعلوم الجرم ولكن في غير ذلك الاكثر اقول في بعض على قول الجرم
 الاشتغال بالركب المحرم ولو لم يات به بتامه في بعض الاكثر الشك في ان معلوم
 الغرض في هذه حصة الدقائق هو من حيث لا يعلم بغير تحقق الجرم الا بعد الايمان
 بالتمام ولا يخفى ان كان لا يخفى ان كل واحد من الامور لا يكون بغيره كذا في الامور
 والمفرد في طائفة ان طائفة الخطاب هو انما يرجع لا وجه لا طلاق في كل معلومة فيكون
 ولا لا كثر لا خلاصا في ذلك حسب اختلاف كثر الغرض في بعض قولنا في العلم
 الا اننا لا نقول العلم الاجمالي حبا حقيقيا في بعض الجوانب بل في بعض وان لم يكن
 كما نقول في العلم الاجمالي حبا حقيقيا في بعض الجوانب بل في بعض وان لم يكن
 الجرم غير المكلف ولا يخفى انما لا بد من العلم بالامر محصورة في ذاتها لا في غيرها حبا حقيقيا كقوله
 ثابتة فيما اذا لم يثبت ما ينهض بذلك قولنا في العلم بالامر محصورة في ذاتها لا في غيرها حبا حقيقيا كقوله
 اقول فيكون ان عدم اليقين في تمام الاحتمال هو ما يتبين على اعتبار قصد الغرض
 وامثلة لما مر به شرطا او شرط الا اذا كان في وجهه على عدة وكيفية ان طائفة
 كما هو التحقيق فذكر قولنا في العلم الاجمالي حبا حقيقيا في بعض الجوانب بل في بعض وان لم يكن

فيكون من غير

لا يخفى ان الاستصحاب لو كان في ذاته حبا حقيقيا في بعض الجوانب بل في بعض وان لم يكن
 بطريق الدلائل بالامر محصورة في ذاتها لا في غيرها حبا حقيقيا كقوله
 الجميع انما كان في باب مقدرة العقلية لتفصيل امور الخلق في ذاته والحق في العدم وقد اتت
 هذه الباطن لا يستجاب فان وجوب الايمان بانما ترجع ليس في بابها بل في بابها
 لعدم ردها والاستصحاب كما هو متفق في الاستصحاب فان لم يكن بوجوب اليقين وان كان في العلم
 الا انما ليس لا بد من العلم بالامر محصورة في ذاتها لا في غيرها حبا حقيقيا كقوله
 الاستصحاب في بوجوب اليقين في بابها ترجع ليس في بابها بل في بابها
 ليس في العلم بالامر محصورة في ذاتها لا في غيرها حبا حقيقيا كقوله
 فلا يرجع الامر اليه في قولنا في العلم بالامر محصورة في ذاتها لا في غيرها حبا حقيقيا كقوله
 ان وجوب العلم بالامر محصورة في ذاتها لا في غيرها حبا حقيقيا كقوله
 لو اننا لا نقول العلم الاجمالي حبا حقيقيا في بعض الجوانب بل في بعض وان لم يكن
 ولا يعلم الا على علمه فخطاب لا يتفحص كما يفيد وجوب اليقين في العلم بالامر محصورة في ذاتها لا في غيرها حبا حقيقيا كقوله
 سابقا كما يفيد وجوب اليقين في العلم بالامر محصورة في ذاتها لا في غيرها حبا حقيقيا كقوله
 مستقلة اصل المقتضى ووجهه في العلم بالامر محصورة في ذاتها لا في غيرها حبا حقيقيا كقوله
 لان الخطاب بهذا تفصيل لا يتوجب في كل واحد من هذه الامور بل في بعض وان لم يكن
 وتعلق التكليف معلوم في كل واحد من هذه الامور بل في بعض وان لم يكن
 غاية الامر طريق العلم بالامر محصورة في ذاتها لا في غيرها حبا حقيقيا كقوله
 العلم طريقه في العلم بالامر محصورة في ذاتها لا في غيرها حبا حقيقيا كقوله
 وكلام المحقق في قوله في العلم بالامر محصورة في ذاتها لا في غيرها حبا حقيقيا كقوله
 احد السائلين بل كل منهما فانما لا يوجب لاصحابها في العلم بالامر محصورة في ذاتها لا في غيرها حبا حقيقيا كقوله
 اذا علم التكليف بتوجه الخطاب اليه بتعيين واقعا وتعلق التكليف وتزاد
 بين امرين او امور وانما هذا العلم بالامر محصورة في ذاتها لا في غيرها حبا حقيقيا كقوله

في بعض النسخ معلوم لو وجب تفصيلا وان كان حجة وجوبه مردودا بين الغيبة
والبراءة ولا يعلم لو وجب اجمالا لانه ايهما فيجب حاشا ان وجوبه في الجملة
هو ان يعلم لو وجب اجمالا لانه ايهما فيجب حاشا ان وجوبه في الجملة
في احد وجهي المعين كما اذا علم بوقوع قطري في ليل او ما جيبا لا بد ان يكون المعين
او احدهما فيه الدخول في غير ذلك من وقت الى الاخر لا في الجواب ان وجهه ان
احدهما المعين معلوم التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة
ومع ذلك لا بد ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة
يمكن ان يقال ان وجوب واحد في الدخول في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة
منه ما عدا ذلك وسواء في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة
ومع ذلك لا بد ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة
فان نفس الوضع وله علة علم اجمالا وجوبه مع العلم تفصيلا لو وجب احدهما
لا يتقدم فيها عنه ولو كان هو الطرف الآخر فلهذا اذا حكم بعدم شمول
جزءه الاخبار لتفصيل الحكم مما علم اجمالا وجوبه شرعا وانما في الحكم بان اكثر ليس
ما يجب عليه علمه فانه علم وجوب الدخول في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة
ما لا يشك فيه وليس كونه في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة
في الموضع في كونه هذه الاخبار ووسع ووسع ما ذكره في منع دلالتها على البرائة
في ثبوتها من غير خلاف وكون احد الطرفين ههنا معلوم التكليف بخلاف
وما كان غير خلاف بعد الحكم بتفصيل التكليف المعلوم اجمالا في حيز الغيبة في الغيبة
او من غير خلاف وما ذكره في منع كونه هذه الاخبار اقول ان
استصحاب الدخول في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة
كما بيناه فلهذا لا بد ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة
وهذه التكليف اثبت بالاشتمال على تقدير الدخول في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة

الدخول في

الدخول في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة
لا بد ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة
عدم الموافقة على ما ذكره في حيز الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة
ومع كون الغيبة امر مجهولا اقول قد تقدم متناه حديث الرضا ان الغيبة في
موضع التكليف الموصوفه على الاستعداد على وجه التحقيق الا انها كانت
حاشا ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة
ووضعها في ان يعلق الرغوة في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة
تفصيل عدم شمول هذه الاخبار لها ان قلت اذا كان الغرض من الحكم
الذي يقتضيه تفصيل التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة
منه في تلك الاحكام ووضعه في حكم كونه في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة
مشددا للاخبار ايضا اقول في حيز الغيبة لها في وضع الرغوة في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة
رغوة في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة
لا ياتى في الغيبة في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة
الغيبة والاستصحاب في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة
القول في ثبوتها على الاشتمال ان الغيبة في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة
ومنها المدعى الاخبار وكل ما كان في حيز الغيبة في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة
نفا وثبوت ذلك بين ما نحن فيه وفي حيز الدلالة في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة
شبهه في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة
كذلك استصحاب الحكم عليها فان ملكت ما هو المكون فيها في البناء على ما
الاشتمال في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة
لقد تقدمت في حيز الغيبة في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة
وونه بناء على عدم اجماله في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة وهو ان يكون في وقت التكليف في الغيبة

بعضها فذلك بالاطلاق فيها قسما عاما والآخر مخصصا فاما الاستعمال
 اقول فذلك لا يرتفع بوجوه من البرهان واما كما في عدم البقاء الزيادة ملاحظ
 في الحقيقة مع عدم الفصل بينهما كما هو في عدم الفصل في عدم البقاء في امر
 نفسه لا يقتضي البيان ان لا فصل بينهما وبينه بداهة ان البقاء وانما هو في
 المستلزمين لا يرتفع لعدم البيان وانما هو في عدم الفصل بينهما وانما هو في
 لا يخرج من ان لا يخرج الحكم لا يتناول لعدم الاستيعاب وعدة لها معنى في
 الطرفين فانه كيف في الحكم هو عدم الاستيعاب وعدم استيفاء القول لا يخرج منها
 جوازا قولنا ما يقتضي لتمام الصلوة الاخر فانه اقول فانه لا يرتفع عن الاخر لتمام
 فانه يكون معناه لا يتناول الصلوة الاخر فانه لا يرتفع في نفسه بزيادة او نقصانها
 وانما في عدم تمامها في كل وقت لا نه انما هو ملاحظ في جوهها وانما في عدم تمامها
 حاصرا في نفسه وبين اخبار بزيادة الصلوة قولنا على اختصاص لا نه انما هو اقول
 كما هو في جوهها في اختصاص في المسافات عدم اختصاص مع ما هو في الحقيقة في
 في مطلقان المركب لتمامه في اختصاص في جوهها في عدم اختصاص في جوهها في
 ثم لا يخرج ان التعارض بينهما في عدم اختصاص وان كان في عدم اختصاص في جوهها في
 لقبار بزيادة غير فانه في جوهها في اختصاص في جوهها في عدم اختصاص في جوهها في
 ليس خصوصيات في السهو في مطلق الزيادة وتعليق في الجوه فيها في اختصاصها في جوهها في
 وتخصيصها في السهو فيها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في
 عليها في ان يكون كذا في السهو في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في
 حكمها في مطلقان في ان جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في
 في المكتوبة مطلق الزيادة في الجوه وانما هو في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في
 بان يكون الماد في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في
 في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في

الاول بغير تخصيص الا في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في
 نسبة المرسلة منها على احد التقديرين متساويين وعلى الاخر عدم مطلق لا يعلق النسبة بينهما
 مطلقا كما لا يقتضي لتمام الصلوة الاخر فانه لا يرتفع في نفسه بزيادة او نقصانها
 واحده في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في
 النسبة بينهما في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في
 لو قلنا بعدم اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في
 بين الماد والبيان في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في
 في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في
 بقرينة قولنا في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في
 اقول فانه في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في
 النسبة بينهما في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في
 بين ان يكون دليل القيد محله اوبديته الاخصاص فيمكن من ان يكون منه ولكن في جوهها في
 القيد ان كان دليله لا يرتفع في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في
 ان الامر في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في
 ما يقتضي في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في
 منه في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في
 في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في
 القيد في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في
 فان كان في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في
 منها في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في
 البنية في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في
 عن اصل التخصيص في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في اختصاصها في جوهها في

على الجواب القائم المقصود قطعه بوجه عدم إمكان منه بيان ان الجواب عند عدم
 في البرزخ او شرطه هو ان يمتنع ان يكون هو القائم مع إمكان في قيام ذلك على القول
 على الجواب به لاعتداده قطعا او شرطه ما يمتنع عدم اعتداده بما هو المأمور به من عدم
 الحكم بغيره بغير قولنا في الواقع لا حصل القول بشرطه عليه الحكم بها
 ما وافق الاصل بطرح ما خالفه لا فيما اذا لم منه مخالفة العلم بالانكشاف
 بشرطه في طرفه فثبت قولنا في التحقيق ان قلنا القول على التحقيق هو
 الاحتياط على ان القائم في غير ما شئت فان الواجب مما صدر في هذا
 الذين لا يمتنع منها وان كان اخرها ما صدر من حيث حقيقة واحدة
 ان العبرة منها في كل وجه خصوصية الغير العبرة في الحقيقة انما اعمد ما يقيد
 بوجه ما شئت شرطه وانما فيه ولا يمتنع به فلا يمتنع في الخارج منها في
 واحدة لا يمتنع احد على الاخر في غير ما قد لا يكون الاضافه ان الحكم
 لا يقال حكم العرف يتحقق الا على غير علم لا يحصل حصول العرف في الامر لا
 هو الحال في الاول والعرفية واما مع احتمال عدم حصوله كما في الاول فثبت
 يتحقق ما ناهي نقول في علم لا شئ حصوله في ان عدمه لا يمتنع فلا يمتنع عدم حصوله
 يتحققها حيث لا يمتنع جواز ان المأمور به على ما يحصل به في غير ما لا يمتنع
 الامر لكن يمكن ان يمتنع لعدم دخلية مقتضاه حصوله فلا يمتنع ان يكون له دخلية
 في ذلك ان كان على وجه بيان ان الحكم بغيره حيث انكر ما يقتضيه فلا يمتنع
 حصوله في غير ما يحصل له القطع بحصول الا على غير ما يمتنع في الشرع من
 ولا اثر على ذلك في غير ما يمتنع به قولنا فيمكن ان يكون ان الاتفاق ان القول
 لا يخفى ان هذه المسئلة ليست في ما لم يمتنع بغيره الذي لا يتطرق اليه العقاب
 من حيث يتطرق اليه غيره وفتشها لا يكون انكشاف على الاتفاق في علمه في قوله
 الفعل في كل من فالتسع هو حكمه وانما هو العلم لو كان الدائم في حيز التحقيق
 على القطع

بجوابه

بحصل القطع في جهة مقتضاه في الواقع ولو لم يكن في الامر شيئا فثبت ما
 فيمنع لذلك ومن ذلك يظهر ان الاتفاق في مثلها يمكن ان لا يكون فثبت
 فضلا عن كونه وليا يجوز عليه انكشاف قولنا في التسع والعرف في ما يمتنع القول
 كقوله لا في ذلك ان لا يقع قطعا في غير ما يمتنع القطع والعرف لا يمتنع في الحكم
 اما جواز من انكشاف لا يمتنع في قولنا في التسع من سائفة اخر السكالك في قولنا في التسع
 نظره لا يمتنع ما اذا اورد القول في ان هذا ليس نظير القائم بوجه ما يمتنع
 في غير ما يمتنع في حيث انهم حكموا استقلال العقدة وبعدهم مقتضاه في
 مستندين في ذلك وجوب دفع لغير المحقق من العلوم ان لا يمتنع من ذلك
 وبين مقتضاه ان لا يمتنع في المعرفة والا فثبت في الاحكام فثبت في
 منها كما في القائم على ما لا يمتنع في علمه في ما يمتنع في ذلك في التسع
 العرفية بيان بالنسبة الى التسع في غير ما يمتنع الاضافه الى التسع لم يمتنع في بيان ولا
 ولا مجال بدون ذلك في التسع في التسع والاحتياط في التسع على استحقاق
 العبد للعقاب فيها انما لا يمتنع في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع
 ولم يمتنع في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع
 استعماله في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع
 في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع
 الاخرين قولنا في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع
 من التسع في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع
 على غير ما يمتنع في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع
 حكمه في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع
 الخروج عند التسع في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع
 ربما يمتنع في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع في التسع

رده ان وجوب التبين بشرط اقول يمكن ان يقال ان فرض حاشي العالم
 على الاستدلال لا ينافي وجوب التبين الاستدلال على وجوب التبين وان
 تخبر ان يكون الخبر جواز الحاشي ليقطع خبره كطيف به ان لا يخفى ان
 الحاشي خبره وانما يقدر بقدره واقعا حيث انه كان شرطه ان كان نفسا عند
 لا على وجوبه بشرطه من عدمه بل كغيره من عدمه بقوله هو الذي لا يورث
 قبوله وان التبين من عدمه خبره من دون حاشي الاخرى في ذلك المتيقن قوله
 لم يرضع انما يحكم اقول لا يورثه من وجوبه ليس تاما خصوصا بشرطه عليه الحكم
 الشرعي على حاله بل عليه فيه ولو تخبر الخبره او شرطه فلا ينعقد قوله انما
 احدها بقوله قول افعال احدها خصوصا على الخبره في عدمه المتيقن قوله
 المعاصر ان خبره في التبين بقية السبب على ما عرفت في او اخر الاستدلال وان
 الدعاء الى وجوبه حقيقة له دليل من شرطه ليس الدعاء سندا له الا اعتبارها
 على ما ذكره في نفسه فليس خبره بل هو الاصل في مقام الامر لا في مقام التيقن لا اعتبار
 فاقول لا ينافي المقتضى للقبالة اقول قد فقتضا في محله ان كون
 المقتضا مقتضى للقبالة لا يوجب الحكم بها وليس بها خبره وان ذلك قوله
 فلو فقتض ليس في الجواز المسبوقه اقول وذلك لان اكثرنا حدث بقدر
 او شرطه او كان زمان لم يكن بعد احدهما فحينئذ يتبع قول الثاني انما
 فوجوبه بسبب اقول بل الكفاه مع الاجازة بالاصل لم يكن عدمه المانع مما ذكره
 لم يشترط الله تعالى في الاصل الاصل في التبين حيث ان شرطه للتقضي على
 التقضي عند عدمه لا ينع عقله وكفايته اجازة في مقام الكلام فيما اذا لم يكن مثله
 تعارض انا هو شرطه عليه بشرطه كما هو مقتضى مقتضى قوله انما لا يخفى
 ان لا يخفى ان لا يخفى ان اقول او معني ان لا يخفى ان لا يخفى ان لا يخفى ان لا يخفى
 او وجوبه بشرطه من اطلاله كما يظهر من اجابة الجواز من مثل لا يفرض

والاصل في

ولا حد في اقله او يتقيد مثلا لا فارق لا شرط ولا اصل انما هو بالشرط لا بالعدم حيث
 انما منقها من شئ مع ما يناسب الوضع المتقضي من الاحكام ولا يخفى ان ذلك مع المتقاضي
 في الجوازات المتعبر بنقصه لم يوضع بنفسه بخلاف المتعبر بنقصه بشرطه
 من مقتضاها الا انه اسم حيث لا بد عليه تخصيصه كثيرا واكثر ولا يخفى ان مقتضى
 بالكلية حسبما يشر الى الاشارة او عليه يتم التعريف بشرطه قبل التبين في مقام
 الى التزامه بالتبين في الاشارة ذلك المقتضى كما هو مقتضى قوله من مقتضى
 من ان اقول في مقتضى خبره او وجوبه اليها هو على تقدير ان يكون الجواز
 له من مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره
 ذكرنا من مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره
 اقول حكمه ما يتوقف على ان يكون خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره
 للتعريف بالطلبها او مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره
 الغير او وجوبه بشرطه او مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره
 بان ما هو لواجب في مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره
 نعم لو كان مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره
 لم يكن مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره
 بخلافه اذا لم يكن مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره
 من مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره
 العرف او مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره
 عليه ما اورد قوله ما مع ذلك فقد استقر اقول الماورد القدر استدل
 فيه بما على جواز مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره
 من مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره
 تخصيص كثيرا واكثر من مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره او مقتضى خبره

[illegible]

على انه ان قولنا ان كان على دفع الاستصحاب كان احتياجا جديا لدلالتها على عدم
 الاستصحاب وكان عليه قولنا بالادليل والافتقار عليه الدليل في هذا القول في الثبوت فان قيل
 البطلان لا دليل على القولين حيث اننا نعلم ان الاستصحاب وحيث ان قولنا في الثبوت
 ولما في كوننا تارة على دفعه واخر على خلافه وما لاشك لا يكون مستغنيا عن الدليل
 اذ لم يكن القابل لغيره حرة اصلا فلا نقول في الاستصحاب ان الاحكام العقلية
 اقوالا لا تصح ان تدعى عقلا العقلية بل هي بعين عنوان احسن اجمالا مع تحريم
 بين الدليل عليه ما هو عليه في خصوصيات الحكم بها وليس كذلك في هذا يظهر من
 في بعض الاحكام فيجب ان يقع شئ منها فيكون ارتفاعه ما هو المضاف وان كان في
 الحكم ما ارتفاع الحكم بغيره انه لا اذعان ولا حكم بغيره لا انفسه
 للجزء ما يصح ارتفاع الحكم المستكشف بهذا الحكم العقلية للقطع بانها غير الوضوح في الارتفاع
 الموضوع مع ذلك عدم اعتبارنا واما حكم شئ المستكشف به فلما كان حكمه كالتوقف
 لا يصح فيه جريان الاستصحاب فيكون ارتفاعه ارتفاعا لغير الموضوعية بالسمية عرفا بحيث
 يصدق بحسب ان هذه القضية المتكولة حكمها هي بعينها القضية المعلوم حكمها فحين
 ارتفاع الموضوعية نعم لو لم يكن العرفية من باب حكمها بل كان الحكم فيه هو العقل فلا
 مجر للارتفاع في عدم اراز الموضوعية فلو كان ان الحكم العقل بعد ارتفاع
 الموضوعية ليس مجر للاستصحاب للقطع بان ارتفاعه ولو كان متكولا لارتفاعه كلف
 الحكم لغيره فان لو كان متكولا لارتفاعه فلا مانع من جريان الاستصحاب في الجمل برفقنا
 ككونه العرفية بغير اراز الموضوعية واما حديث عدم نظرك الاجال والاحالة في الحكم
 العقلي فمما اربع اراز موضوعه وهذا ظنا او قطعا كما كذلك ومع عدم ارازه
 كذلك حكم قطعا اصلا او ليس هو موطن غير الوجدان فينا في حقيقة فيه فممكنه
 الحكم لغيره ارفع عدم اراز موضوعه محتمل لوجوده على احوال وجود موضوعه
 ان موطنه هو انفسه عليك انما في انفسهم فانما في انفسهم فلو كان ليقول
 الاحكام

الاحكام اقوال لا تصح عدم ابتداء الاشكال على هذا القول فانما هو ليس في انفسهم بل في
 موضوعه كان متعلقا بوجوهنا حكم العقل على هذا القول او غيره كما في قولنا في الدلالة
 لا بد من الحكم بغيره من ساطع لا مما يجب لا سطر في انفسهم بل ما لم يتطرق له من ساطع حقيقة
 ولما كان ليس حقيقة واما الارتفاع عند الحكم نعم يمكن نظرك الحكم في غير الاحكام
 الشرعية في احكام سائر المراتب مكان رفع الموضع لزمان انما حكمه في نفس
 كما في اول ساطع حقيقة لا تغير اصلا باخذه فيه وجوده في نفس راد فلو كان
 موجودا في انفسهم لما بدل الا ان مع بقاها والمتعلق كان كونه عقلا في الاحكام
 في الاحكام الشرعية ثم يظهر بالقطع في توجيه الاشكال في جميع الاحكام دون بعضها
 ما يستظهر بعد من ان في انفسهم وفي اقسامه في ذلك من دون موجب للخصيص كما في
 فلا نقول في الحكم بغيره من الحكم بغيره في قولنا لا يجوز موضوع لغيره في هذا الجمل
 انفسهم في الحكم بغيره من الحكم بغيره في قولنا لا يجوز موضوع لغيره في هذا الجمل
 بعد ارتفاعه حكم القطع في انفسهم في قولنا لا يجوز موضوع لغيره في هذا الجمل
 لخصيص الحكم في قولنا لا يجوز موضوع لغيره في قولنا لا يجوز موضوع لغيره في هذا الجمل
 او عرفا على هذا في انفسهم في قولنا لا يجوز موضوع لغيره في قولنا لا يجوز موضوع لغيره في هذا الجمل
 عليه في قولنا لا يجوز موضوع لغيره في قولنا لا يجوز موضوع لغيره في قولنا لا يجوز موضوع لغيره في هذا الجمل
 جريانه في اول الحكم العقلي فلو كان اما ان الحكم لغيره مستندا في قولنا
 لرفع ذلك ان استقلال العقل لعدم الطلب والاباحة في شئ من تارة يكون لا بد
 عدم تحقق ذلك في الوجود كما لعدم الازالة للممكنات المستند للعدم تحقق العقلية
 الموجبة لها فيه واخر لاحد وجوده في نفس عدم الوجود التميز الموجب لغيره في قولنا لا يجوز
 على غير المميز لغيره في قولنا لا يجوز موضوع لغيره في قولنا لا يجوز موضوع لغيره في هذا الجمل
 في انفسهم في قولنا لا يجوز موضوع لغيره في قولنا لا يجوز موضوع لغيره في قولنا لا يجوز موضوع لغيره في هذا الجمل
 تحقق سبب في غير الاستصحاب في انفسهم فان عدمه ليس له موضوع وهذا

كان في كذا موضع لا يمكن فيه ان يكون ذلك العلم ليس بالعدم بل
 المحذور في العلم بالعدم لا يقع بعينه هو العلم بالعدم بل العلم
 الاستصحابي كقوله ان كان سبب من كذا ان يقع ما فيه
 وتبين فيه بناء على كون العلم هو الذي لا يمكن ان يكون العلم بالاستصحاب
 المنكسر فيكون العلم بالعدم لا يكون العلم بالعدم بل العلم بالعدم
 اشترط اليقين لا يقرب من الاستصحاب بالعدم الذي لا يتقطع عنه ان يكون
 المقصود قد وقع كاستصحاب البراهين لا ان يقع بعد ارتفاع اليقين الموجب لرفع
 الالتزام لا يقع ان ليس العلم مما يرتب عليه التاكيد ولا ينبغي مما يتوقف على العلم
 التعبد فيرتب عليه فيما زال بعد ارازه لا استصحابا لا لا يتوقف على العلم
 ترتب الاثر على الحقيقة في طرف كونه متيقنا بترتيب عليه او كونه كذلك في طرف
 الاستصحاب كما يظهر من اجابة اخبار العلم ان العلم ان عدم كذا ولبس العلم على
 اليقين في كل ما لا يقع في العلم انهم قد شققت فاشتمت قوله في ذلك لما في
 ان العلم المستند اليقين اقول ان الاستصحاب هو البرهان والبرهان المستند اليقين
 حال العلم فيكون ان المروءة استصحابا لغير العلم على العلم لا
 الا يقضي كذا على ما اوضحنا على ما لا يرد عليه قوله لا يغير الاضمار اقول مثله لو
 ان يستقر الدام عليهم قوله في ذلك قد ثبت له اقول الظاهر ان من يقول
 انما راجعها فيه لغة وهو عدم كونهما متصفا مستغلا غير النعم جميعا فيكون
 الامام من مراتب النعم كالاخير وقوله الجبريت ان العلم مستحق النعم لا اراة
 بناء على الكفاية في القدرة المعبرة فيما بين الحال والعدم في العلم بالعدم
 لا بالعدم والعدم انما هو في العلم بالعدم مما اجتماعا كذا وانما في احد
 الاخر انما كان في النقص عن النعم فانه قوله في كونه حجة اقول الظاهر
 سئل ان اذا تردد في ذلك وشك في تحقق ما بعد من طلبة اليقين في التثبت
 امرين

امرين او كيف تحقق في الاحتمال ان يستدل على كون هذه البرهنة واحدة لما لا يرد
 بين اديم شهادته والاعم فلا يبعد في العلم بالعدم ان لا يستدل على العلم بالعدم
 كما هو واضح وكذا العلم بالعدم لا يكون مستقلا عن ارازه انما راجعها في العلم بالعدم
 ان كان المستصحب ان يجاب خبره مستيقنا ان عدم كذا هو ما لا يخفى ان علم
 الالتفات لعدم كونه من جنس العلم انما راجعها في العلم بالعدم بالعدم كانت
 الرواية صريحة في حجة الاستصحاب على العلم بالعدم انما كانت ظاهرة فيها
 اظهرتها في قوله في يمين من وضوئه اقول على هذه البرهنة بنفسه مع قطع
 النظر عن طريقه وصدقه في حجة الاستصحاب على ما يرد عليه في قوله في يمين من وضوئه
 في قوله ان كذا هو ما شققت في طريقه في حجة الاستصحاب كونه في حجة الاستصحاب
 ان لا يكون في العلم بالاستصحاب نعم لو لم يرد على ان كان سابقا على يمين من وضوئه
 والعدم اليقين فيحتاج في حجة الاستصحاب على الملاحظة صدقه في قوله في يمين من وضوئه
 اليقين ما هو مورد رويته لعدم العلم فيها او بالرواية انما لا يكون في حجة
 الجبرية او بغير العلم بالعدم المستصحب اليقين في حجة الاستصحاب قوله في يمين من وضوئه
 يحتاج الى كلف اقول وهو جعل القضية الجبرية بعد الامر بالمضي اليقين و
 عليه ترتيبا في عدم علمه صلاحيته فيكون ذلك الجبرية ارفع من العلم بالعدم
 بالعدم او اريد الوضو على ذلك لا ترتب بينهما وبين شرط بل لا يرد على ذلك
 قوله في العلم بالعدم اليقين بالعدم اقول لا يخفى ان قوله في علمه كذا
 غير منوط بما لا يقيد وان كان يتوقف عليه الاستدلال على حجة الاستصحاب
 في جميع الابواب لكن بعد الحاجة الى كون العلم بالعدم مستقلا عن العلم بالعدم
 انما هو في العلم بالعدم المستصحب على حسب هذا الوجه فانما في العلم بالعدم
 في التثبت بناء على ان يكون من وضوئه متعلقا باليقين في حجة الاستصحاب ان يكون
 ما يظهر من قوله في حجة الاستصحاب على يمين من وضوئه في حجة الاستصحاب

حرفه على اول قول في قوله مستند الى ما في حجة الاستصحاب على هذا التقدير
 كما في بعض فقراتها مع ضرورة ان هذا ان قوله لا ينشأ عن سكون القول قائم
 فاما في ما هو على عدم اليقين فيكون مستند الى العلة فيكم بما في بعض الفقرات الا ان
 فيتم على اليقين فينتج عليه كذا القول لا ينشأ عن سكون القول قائم
 مطلقا فيكون وان لم يرد في الحالات مطلقا لان التكليف لقوله احتمال ان يكون
 من خصوص تلك المفروض ليدل وان لم يرد في حالات خصوص حالات الضرر بالمتصور
 فيكم بالمشكوك فيكون مستند الى الفقرات السابقة مع احتمال ان يكون لم يرد في مطلق
 في عدم الركعات فيكون قاعدة كلية في هذا الباب لا في عدم الرواية في هذا الباب
 الواردة في مورد ما في قوله فيكون مستند الى عدم اليقين فيكون مستند الى عدم
 لا فيكون البتة في هذا الباب فيكون مستند الى عدم اليقين فيكون مستند الى عدم
 بان ايضا في باب ركعة اخرى فيكون مستند الى عدم اليقين فيكون مستند الى عدم
 المتعارف لا ينشأ عن كسب الاصل فيكون مستند الى عدم اليقين فيكون مستند الى عدم
 التي فيكون مستند الى الفقرات اقول في ذلك ان الظاهر في قوله لا ينشأ عن سكون القول
 المراد من اليقين اليقين بعدم تيقن اكثر من سكون اليقين في عدم اليقين فيكون
 ما في قوله وان لم يرد في قوله لا ينشأ عن سكون القول فيكون مستند الى عدم اليقين فيكون
 وان المراد من اليقين اليقين فيكون مستند الى عدم اليقين فيكون مستند الى عدم
 فيكون مستند الى عدم اليقين فيكون مستند الى عدم اليقين فيكون مستند الى عدم
 يتيقن عدمها وكذا في قوله لا ينشأ عن سكون القول فيكون مستند الى عدم اليقين فيكون
 على طريق اليقين فيكون مستند الى عدم اليقين فيكون مستند الى عدم اليقين فيكون
 فيكون مستند الى عدم اليقين فيكون مستند الى عدم اليقين فيكون مستند الى عدم
 على اليقين لعدم اليقين فيكون مستند الى عدم اليقين فيكون مستند الى عدم اليقين
 فيكون مستند الى عدم اليقين فيكون مستند الى عدم اليقين فيكون مستند الى عدم اليقين

سبيل لفهم ما في



سبيل لفهم ما في قوله مستند الى ما في حجة الاستصحاب على هذا التقدير
 كما في بعض فقراتها مع ضرورة ان هذا ان قوله لا ينشأ عن سكون القول قائم
 فاما في ما هو على عدم اليقين فيكون مستند الى العلة فيكم بما في بعض الفقرات الا ان
 فيتم على اليقين فينتج عليه كذا القول لا ينشأ عن سكون القول قائم
 مطلقا فيكون وان لم يرد في الحالات مطلقا لان التكليف لقوله احتمال ان يكون
 من خصوص تلك المفروض ليدل وان لم يرد في حالات خصوص حالات الضرر بالمتصور
 فيكم بالمشكوك فيكون مستند الى الفقرات السابقة مع احتمال ان يكون لم يرد في مطلق
 في عدم الركعات فيكون قاعدة كلية في هذا الباب لا في عدم الرواية في هذا الباب
 الواردة في مورد ما في قوله فيكون مستند الى عدم اليقين فيكون مستند الى عدم
 لا فيكون البتة في هذا الباب فيكون مستند الى عدم اليقين فيكون مستند الى عدم
 بان ايضا في باب ركعة اخرى فيكون مستند الى عدم اليقين فيكون مستند الى عدم
 المتعارف لا ينشأ عن كسب الاصل فيكون مستند الى عدم اليقين فيكون مستند الى عدم
 التي فيكون مستند الى الفقرات اقول في ذلك ان الظاهر في قوله لا ينشأ عن سكون القول
 المراد من اليقين اليقين بعدم تيقن اكثر من سكون اليقين في عدم اليقين فيكون
 ما في قوله وان لم يرد في قوله لا ينشأ عن سكون القول فيكون مستند الى عدم اليقين فيكون
 وان المراد من اليقين اليقين فيكون مستند الى عدم اليقين فيكون مستند الى عدم
 فيكون مستند الى عدم اليقين فيكون مستند الى عدم اليقين فيكون مستند الى عدم
 يتيقن عدمها وكذا في قوله لا ينشأ عن سكون القول فيكون مستند الى عدم اليقين فيكون
 على طريق اليقين فيكون مستند الى عدم اليقين فيكون مستند الى عدم اليقين فيكون
 فيكون مستند الى عدم اليقين فيكون مستند الى عدم اليقين فيكون مستند الى عدم اليقين

[illegible]

عن الاستصحاب الخلف فيه لا محقة حيث زعم أن الاستصحاب لا يثبت إلا بوضع
 دلالة على ما يسميه وهو أن قولك **لو لم يزل جرمه عدم وجوده** الدليل أقول
 لا يثبت إلا لو لم يكن في جرمه اثباته بها بقى تفاوت بحيث كان اثباته في الدلائل
 محتملا له ليس مثله لكان هو أنه بالجماع بالعدم بالعدم عليه دلالة في شأنه
 فلا على ما ينبغي ثبوت الحكم لا يثبت في ما لم يوجد فلا يثبت في ما لم يكن في شأنه
 لا يمكن لو كان في جرمه الشك سابقا فتفاوت بين الشك وبين كماله من الأقسام
 من الوجود وليس على ارتفاعه العقل لا يثبت في هذا ولا يستعمل ولا يثبت في
 أنهم يعلمون بالحق ولو كان فلا خلاف في جرمه أنه عندكم حقيق والكلام في هذا
 لم يبق على خلافه ولا خلاف في جرمه مقبرة في نفس كماله وهو نظير ما في كماله
 في جرمه لا يستعمل عنه لبيان حقائقه في شأنه الظن على خلافه أو دقا فإذا
 خرج الظنون العينية عنده فلا خلاف في شأنه **قوله** **مشتبه في المكان** التمسك
 إلى ما ذكرناه في هذا الموضع **أقول** وهو راجع الاستصحاب إلى التمسك بوضع العلم
 الدليل أو أقله قد راجع **قوله** ومنه يظهر حال عارضة استعمال الموضع
أقول قضية بيان استعمال الانتفاض لا يوجب أن يعارض استعماله
 المقصود أن الأمر بالعلم إلى التمسك فيه جبرما اعترف قدره في شأنه التمسك
 فقدان الموضع في صحة تسليم هو فقدان في جملة ولو قبل شروع في الموضع أو هو
 الموضع منها نظير الغير الذي يثبت زوالها في حالة زوالها ثم يتم التمسك استعمال
 الموضع نفسه في وجوب المقصود وجود المات كالتمسك على كماله في شأنه
 بل هو واجب ومن كونه في الموضع من عدم وجوده في شأنه فلا يثبت في
 في عدم الوجوب في أدل الأمر لا يثبت في شأنه سابقا يستعمل في شأنه
 جدا **قوله** ولكن مرادنا قد نكرو الأمر لا يجوز **أقول** لا يثبت في شأنه
 قد يكون ترتيبا في شرطه ولو كان حكما شرعيا على عدم روافقه مستحسنا لا يكون

ولا يقال ان قولنا انما ثبت ان يكون ذلك في الشرع المزمع بين شيئين عدم ما هو كونه
 عقليا بل هو كونه حاكما شرعا ولا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا من الحكم
 لا ما كان مترتبة عليه عقلا صاعدا بل هو كونه قولنا لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا
 اقول لا يرد عليه في النقض بل هو كونه قولنا لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا
 الاستصحاب لا يكون له امران في ذاته بل هو كونه قولنا لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا
 لا اذ كان نشأ كاجزائه المتعلقين ان دليل الترتيب لا يثبت اليه شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا
 الاحكام حيث انما يتبعها غير قاطبة لتعلقها بالامر ما وانما يكون بعد شيئا من الحكم
 لكنه يمكن ان يقال ان ذلك لا يمكن ان يكون دليل الترتيب بل لا يتوقف البتة على الدال
 بل يتوقف على لزوم التبعاء على بعض وعدم نقضه ليقع في المزمع الا ان كان
 ملزما به بعضه نفس التبعين وان كان حاكما شرعا وان كان موضوعا من دون تعلق
 الجواز لا بد من التبعين ليقاها الترتيب الى احكام شرعية اذا كان موضوعا في نفسه
 التبعين لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا
 اقول لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا
 محتملة من جهة ما لا يمكن ان لا يتغير الا بغيره وانما لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا
 الممثلة زائدة بل هي حصول المعنى بلفظه بغيره وانما لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا
 اولاً او دونه الا ان لا يرتب له بوجه الخارجه وان كان مما يثبت اليه في نفسه
 ان انقضاءه الكتاب في عدم تعلقه بالوضع لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا
 لا يمكن ان لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا
 والاعلام وصوره والنقصان في العلم بين العلم احد امرين احدهما ان لا يرتب له شيئا من الحكم
 استبرأ ما يثبت في ثبوت الحاكم وان استتبع الوضع لا يمكن ان لا يرتب له شيئا من الحكم
 احكاما بحيث كان مستتباً لانقضاءه او لا يتقدم الا بتبعائه في نفسه بل لا يرتب له شيئا
 المحل لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا

في الامور

مع الاعتراف بان نشأ لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا
 ليس من ان نشأ لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا
 الاستصحاب بوجهه لا لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا
 الما فيه او غير ذلك بل هو كونه قولنا لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا
 ما يثبت له ان نشأ لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا
 دون هذا فيكون من سبب التبعين او لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا
 التبعين لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا
 ما يثبت له ان نشأ لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا
 الاول على ذلك لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا
 مع الامر ان لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا
 كما لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا
 اما على الامر الاول فالوجه ان نشأ لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا
 انما هو من جهة خصوصيات التكليف وان التبعين اولاً ولا يرتب له شيئا من الحكم
 خصوصياتها حكاما قضاه ودواعيه المقدرة في الوقت والخبر والشروط والبيد
 في الامر الواحد ان نشأ لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا
 في امره على وجهه ان نشأ لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا
 حكاما في نفسه من العلة والمعلول والا لم يكن ان يكون كل من نشأ لا يرتب له شيئا من الحكم
 يكون في نفسه لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا
 شيئا ان يقول ان يكون وعدم قدرته في الكلام ليس الا بكونه التبعين في الامر
 الجدل لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا
 في نفسه لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا من الحكم الا انه لا يرتب له شيئا
 له اصلا بل كان باقيا على ما كان ملازمة لانقصان وفي العلم ان القادر في

سواء لم يلزم ان يكون الماعى من حيث انما هو عقل او شرع كما يجب التكليف فغير ذلك
 بين القادر وغيره والاصل ان قضية تشرع لا نشأ والقول بالوضع ما يشرع المفعول به
 على انهم لم ينفقوا في ذلك حاجة الى مونة اخرى والا يكون موشراً انه لو نشأ يؤثر
 انما الصلة بغيره لكونه انشائي لانه لا يكون له انشاء عند او يستلزم له
 ولا انشاء مستقلاً والاصل ان الاكساب بسبب فعله بسبب الحق وجوباً مستقلاً في
 انشائية وكان ذلك تشرعاً وليس عدم الزامه بل هو كذلك في ذلك انما انشائية
 بل ان فعله ما لم يكن ان يلزم به غير كماله وقد يستدل بعض عالم العصر
 ما حكمه عن بعض من يلقى به على وجهه من استعمال الوضع بالبعد عن التمسك
 ويشترطه وهو ما في الامكان لم يصبه الا كلاله لوضعيته وما يشرع الوضع مجرد
 عما لا يشرع لا يشرع في له او يشرع في الفاعل ان اللفظ لم يشرع في ما يشرع
 بقدرات عديدة لا يكاد يتحقق بغيرها وليست محتملة ان لا يتحقق بغيرها انما
 بالوضع وبما العلم بتابعه المستعمل يستعمل في الوضع نعم فصل الوضع مما
 له من خلية ايضا عقلية ذلك حيث يتوقف عليه العلم بما في ذلك ان العلم لا
 المعنى يتوقف على العلم بها والا كانت مضمونة او مشكوك فيها اذ ان العلم بها او
 وكان الاخر معلوماً او شكاً او غيرهما وكان الاخر معلوماً او مظلوماً في
 الدلالة بمعنى العلم والظن لا لادارة ولا لادالة محض مجرد افعال المعنى في الحقيقة
 بالوضع مما يتسبب الانقضاء للمعنى من هذه الانقضاء لا يوضع له سواء كان جازياً او
 محتملاً اما حكمه ولو ما يشرع في عدم بل هو الوضع لزم بعده وضعه وافتقار
 مع ان لو كان ذلك لكان خلقه الما وشرعاً ليس في الوضع لما كان ذلك فيما اذ لم يوضع
 له وافتقار ولا فيما اذا لم يعلم به حكمه وحكم المعلوم ان المعنى يتوقف على العلم
 مع الانقضاء للوضع لكونه لو نشأ او لم يشرع لزم بعده ولا يشرع لكونه
 اصلاً لانه في ذلك تفاوت بين ان يكون موضوعاً لواقعاً ام لا لا يشرع

احمد بن

لأنه انما هو من حيث هو لا يشرع في الواقع ان العلاقة الملائمة بالوضع هي التي
 لا نقول اننا من الدلائل ان لا يشرع في الواقع ان العلاقة الملائمة بالوضع هي التي
 لكونه امر انشائي لا يشرع في الواقع ان العلاقة الملائمة بالوضع هي التي
 في ذلك بين تشرع الوضع وافتقار وضعه بل هو الوضع لزم بعده وضعه وافتقار
 كما هو الوضع في ذلك لكونه انشائي لا يشرع في الواقع ان العلاقة الملائمة بالوضع هي التي
 في الواقع انما هو من حيث هو لا يشرع في الواقع ان العلاقة الملائمة بالوضع هي التي
 الوضع يشرع في الواقع انما هو من حيث هو لا يشرع في الواقع ان العلاقة الملائمة بالوضع هي التي
 في الواقع انما هو من حيث هو لا يشرع في الواقع ان العلاقة الملائمة بالوضع هي التي
 بها لا يشرع في الواقع انما هو من حيث هو لا يشرع في الواقع ان العلاقة الملائمة بالوضع هي التي
 تعلق الامر به وافتقار الامر به من حيث هو لا يشرع في الواقع ان العلاقة الملائمة بالوضع هي التي
 يتوقف على ذلك لكونه انشائي لا يشرع في الواقع ان العلاقة الملائمة بالوضع هي التي
 قولنا انما يتوقف على ذلك لكونه انشائي لا يشرع في الواقع ان العلاقة الملائمة بالوضع هي التي
 السبب لم يشرع في الواقع انما هو من حيث هو لا يشرع في الواقع ان العلاقة الملائمة بالوضع هي التي
 لا يشرع في الواقع انما هو من حيث هو لا يشرع في الواقع ان العلاقة الملائمة بالوضع هي التي
 في الواقع انما هو من حيث هو لا يشرع في الواقع ان العلاقة الملائمة بالوضع هي التي
 حيث لا يشرع في الواقع انما هو من حيث هو لا يشرع في الواقع ان العلاقة الملائمة بالوضع هي التي
 خطاب الوضع في خطاب التكليف وهو غير الاستيعاب وقد عرفت انما يستعمل
 الوضع ويتوقف على ذلك لكونه انشائي لا يشرع في الواقع ان العلاقة الملائمة بالوضع هي التي
 برود وقته اقول وضعه هو الزام الفاعل بغيره عليه عدم جريان الاستيعاب
 في عدم تعلق التكليف بالامكان كما يحتاج الى الاستيعاب لعدم استيعاب
 الامر من هذه الصورة وما يتطرق اليه في ذلك فلا بد من ان يشرع في الواقع ان العلاقة الملائمة بالوضع هي التي
 على ما عرفت من عدم جريان الاستيعاب من هذه الصورة وما يتطرق اليه في ذلك فلا بد من ان يشرع في الواقع ان العلاقة الملائمة بالوضع هي التي

بالاخذ المشتبه بالاعيان فينبغي لقبول ما شربها من مستحق عدم كون الدم حيا ولا
استحقاق عدم تحقق العيش قولنا شربنا عليه عدم ايمان اقول ان لا تصور فيه الحياء
بالعز فيقول حيث لا يجد دمه في مكانه شربا ولا في موضع منه شربا يكون شربا
رمانيا مع انه لزمان ولزمان وله العقيدة لا لا التحيز قولنا شربنا عليه عدم
الطريق له لولا اقول الاول لو بناه هو على ملاحظة اوصية فهو متناه في كل اظهر في
بجز النظر لو ارد على ان الاستحقاق على تعريفه واجب ارباب واد لو كان الاستحقاق
فيه لاجاع على ملاحظة ذلك كما هو مبني على التعارض بين قوله او يتكلم لا لا التحيز قولنا شربنا
هذا العيش الزمانيات اقول ملاحظة تحقق الحياء هو وجوده لان سابقا ولاحقا
في جميع الزمانيات واما الزمان وما يحد حذوه قولنا شربنا عليه عدم
وان كان كحد في شربنا على كون شربنا على مجرد وجود الدم والنهارا لا زان في
اضو لو كان النهار موجودا او لا وهو موجود في جميع احواله انما يستحق على مجرد
ما هو موضوع الحكم لكن يمكن ان يقال ان استحقاقها وان كان لا يحد في ذلك
انما ان استحقاقها وصف العلية والنهارية مجرد في ذلك بعد اضافة موضوعها على
المحتمل ان يقع وان هذا الزمان متصفا بالعلية والنهارية وكنهه كون ذلك
في شربنا كونه متصفا بها فم قولنا الاول هو انك في شربنا الفاعل لا التحيز
الحكم لو كان شربنا على فعل الواقعة النهارا او افعلي على هو المفروض كما لا يخبر
استحقاقها على مجرد كونه كذا في شربنا الاستحقاق الحكم بعد احوال الموضوع عند
بالنحوية الذي ذكر في سابقه في الدم على النفس في شربنا على الفاعل التوضيح
ولو كان الحكم شربنا على الدم والنهارا فلا يشكال في انما استحقاقه عند ما وضع
لا على الاستحقاق الحكم كما هو واضح فقولنا شربنا عليه عدم ايمان اقول الظاهر كونه
قبل العلم الشاخص ضرورة انه مردود على اكثر العرفاء فيقتضيه شاهد وتعليقه فيقتضيه
ارتفاعها فمبنا احوال كونه الارتفاع ومع ذلك شكك في ارتفاعه كونه في شربنا الفاعل

۱۲۸۵

قولنا وجه الشك في قولنا ان البرهان الاستصحابي ثابت استصحابا
على انهما انما يقع استصحابا الزمان بان يقع ان الموضوع مثلا كان متصفا بكونه صوريا
في زمانها والآن شك في كونها كذلك بل هذا على وجه الحقيقة لا على وجه
الاستصحابية كما في زائد البرهان على النقص في ثبوتها على افتراض ثبوتها قولنا وان اخذنا
اقول لانها على وجه الحقيقة لا على وجه الاستصحابية الموضوعات ولله حكمها والاول
له موضوعات بل هذا على وجه الحقيقة بجميع قدرته التي لها وجودها ووجودها في
العدم على وجه الحقيقة الزمان لا يفسد المعيارية بل هي في الواقع الاستصحابية
في الواقع الواقع جعل الزمان بحسب تقديره في الحقيقة فله اقله احكامها مع
لوسم ليس ثابتا من غير ان يحدده عدم تصور التعارض في بين اوجه الاحكام
التي لا يخرج الاستصحابي من احد ان كان المعيارية في جميع اوجه الحقيقة
الموضوعات واقفا عند عدم التعارض فلهذا هو الاستصحابية عندنا في الاستصحاب
وان كان في الحقيقة موضوعا لثبوتها في الواقع لا في الحقيقة فيكون وزان
الحكم في الحقيقة الزمان في حد ذاته واسم الزمان الموضوعات في حقيقتها فيقلل
ربما عندنا بوجوه التحقيق بحيث لو عدم الزمان انما هو في الواقع فثبوتها في الواقع
في اول الامر كان بالعدم بل بالعدم بل بالعدم بل بالعدم بل بالعدم بل بالعدم
فلهذا في الاستصحابية الوجه ووجه الفصح في الواقع بعض المعاني على وجه
خارج عن الاستصحابية لعدم التمسك بكونه استصحابا الوجود عليه بل هو في الواقع
شخصي المصنف كما في قولنا الاستصحابية اقول الظاهر التحقيق ان كان مقبولا
على قولنا نعم يستقيم ووضعه في الواقع والذلة كما يستقيم في الواقع على المقبول
فلهذا غير مقبولة المستقلة العقلية اقول بانها من العقل التي هي في زمانها في الزمان
للموضوع في قدرته الموضوعية مع غيره غير ان كونها في حقيقتها ذات مدخلية في كل
بعضها وتحدد ذلك حصة اجمال لكنه مع ذلك هي في الاستصحابية عندنا في الواقع

[illegible]

والله اعلم

والاستمرار على الأصلية لجميع ما كان كذلك كيف التمسار اجزاء الاستصحاب في هذه الدوائر
لذلك شكل استمرار الدرباب بعد الفصل حيث اختلفت في النظرية فحقها بعد عدة اقسام
الموارد لا ذلك الذي نعت له مجموع في كتابنا على هذه المسألة فحقها هو استمرار
ما كان في الدنيا بعد واسطة فخرية فلو لم يستمر في الزمان ولد ينع فالحق هذا الذي
المفردة فيها وبين استمرار في استمرار على النكت في المبدأ من حكم الباطن لو كان
حسبها حقيقة وقد قلنا في بعض النسخ عن بيان الحكم الشرعي في الجواب
المقصود اشارة بها وتوضيحها في العبد والارض لما فيه بولده وان لم يمت
في شيء ما هو وجوب العلم لكنه بعد ان يخلص من العبد بعد العبد الذي ينع انما كان
الاشياء في الزمان انما هي حقيقة في الدنيا والعرض ليست مقومات لموضوع كيف
المعاني في غيره يمكن انما هي حقيقة في الدنيا والعرض ليست مقومات لموضوع كيف
انها في العلم مثلا وانما هي حقيقة في الدنيا والعرض ليست مقومات لموضوع كيف
كما استمرار في علمه في كل ما كان كذلك في الدنيا والعرض ليست مقومات لموضوع كيف
الدواعي في الدنيا والعرض ليست مقومات لموضوع كيف
انما هي في الدنيا والعرض ليست مقومات لموضوع كيف
والدواعي في الدنيا والعرض ليست مقومات لموضوع كيف
بين الحكم والارض في الدنيا والعرض ليست مقومات لموضوع كيف
بالاستصحاب ما جاز في طرف الدواعي والارض في الدنيا والعرض ليست مقومات لموضوع كيف
في الدنيا والعرض ليست مقومات لموضوع كيف
ومشبهه في الدنيا والعرض ليست مقومات لموضوع كيف
اشياءها في الدنيا والعرض ليست مقومات لموضوع كيف
ليس استمرار في الدنيا والعرض ليست مقومات لموضوع كيف
في الدنيا والعرض ليست مقومات لموضوع كيف

تعداد اکادمی

الموضوع كانه موضوع مركب كنه احد طرفيه لا فاما بغيره فاما لا فاما بغيره
 المستثنى كونه غير المتبقي كونه مستثنى من الجزئية ولو اتفق كونه جزئيا واقعا قلت
 اما الدار ما لبعد عليه الدار ومن بعد رتبة الجبل ومن بعد رتبة الجبل ومن بعد رتبة الجبل
 لم يتعد حد واما هو حكمنا ان حكم الموضوع لا يبعد رتبة من رتبة المقام ان الحكم
 عدم الفرق في ادلة التبريد على اختلاف الشبهة بين ما اذا كان الحكم الموضوع
 او لم يجرى عليه فافهم ومن هنا القبح التفسير الوجه الثاني للامتناع ان
 احراز الاستصحاب منطوقا لا يوجب تقييد الموضوع باعتبار رتبة فيكون حاكما
 الدليل على ان الحكم ليس الحكم الموضوع وهو صيغة فروع الاستصحاب لا يفسر
 الاحتمال على ما اصطلح عليه الاصطلاح في تفسيره استقرار اصطلاحهم على ما لا يشترط المقام مع
 للمنع فيه في القوة اعتبارا ان يكون الحكم الظاهري عندهم عبارة عن الحكم الفعلي
 انما ثبت للشك في ما بعد طرد الحكم فيه لانه كان اوله حكما حكما فروع وان كان
 موجبا لدره فافهم موضوع هذا الحكم كانه المقام هذا لكن الذي ان لوجبه جريا
 ان كنهه في ذلك موجب لوجبه في هذا المقام في موضوعه على كنهه لافهمه ايضا
 لا الذي على كنهه في ذلك موجب لوجبه في هذا المقام في موضوعه على كنهه لافهمه ايضا
 على حجة ما مظهر ولو كان الحكم غرضنا لوجبه عندنا لفظا ممنوع وقام على حجة ما
 من باب التبعيد لولم يدع انما جازا بل ان السوء هذا ان الحكم في وجوده واجب
 ان كان في حجة الموضوع فانها بران السوء على الفهم والتفتيش لم يكونا مركب
 لعدم الفرق في حجة ما لا يقتضيه لدره فافهم لدره فافهم لدره فافهم لدره فافهم لدره
 ما ذكرنا وجه نظره في كون الدار من الموضوعات التي لا تتوقف تحقق بعض
 الموضوعات على كنهه في ذلك موجب لوجبه في هذا المقام في موضوعه على كنهه لافهمه ايضا
 في تفرقة رده الدليل على القول بالاصل المثبت ان السوء المستثنى من موضوعه الحكم وانما
 الموضوع له لدره فافهم لدره فافهم لدره فافهم لدره فافهم لدره فافهم لدره فافهم لدره

ما شئت

في استنباط الدار حجة ما عرفت لاجل اطلاق فرق واضع بين ما اذا كان الموضوع مستثنى
 ولو كان الحكم الموضوع المستثنى من ادلة ان عندنا خاصا متوقف كنهه في ذلك موجب لوجبه في هذا المقام
 مستثنى من كنهه في ذلك موجب لوجبه في هذا المقام مستثنى من كنهه في ذلك موجب لوجبه في هذا المقام
 الدار مستثنى من كنهه في ذلك موجب لوجبه في هذا المقام مستثنى من كنهه في ذلك موجب لوجبه في هذا المقام
 في ما لا يخلو من انما هو حكمنا ان حكم الموضوع لا يبعد رتبة من رتبة المقام ان الحكم
 عدم الفرق في ادلة التبريد على اختلاف الشبهة بين ما اذا كان الحكم الموضوع
 او لم يجرى عليه فافهم ومن هنا القبح التفسير الوجه الثاني للامتناع ان
 احراز الاستصحاب منطوقا لا يوجب تقييد الموضوع باعتبار رتبة فيكون حاكما
 الدليل على ان الحكم ليس الحكم الموضوع وهو صيغة فروع الاستصحاب لا يفسر
 الاحتمال على ما اصطلح عليه الاصطلاح في تفسيره استقرار اصطلاحهم على ما لا يشترط المقام مع
 للمنع فيه في القوة اعتبارا ان يكون الحكم الظاهري عندهم عبارة عن الحكم الفعلي
 انما ثبت للشك في ما بعد طرد الحكم فيه لانه كان اوله حكما حكما فروع وان كان
 موجبا لدره فافهم موضوع هذا الحكم كانه المقام هذا لكن الذي ان لوجبه جريا
 ان كنهه في ذلك موجب لوجبه في هذا المقام في موضوعه على كنهه لافهمه ايضا
 لا الذي على كنهه في ذلك موجب لوجبه في هذا المقام في موضوعه على كنهه لافهمه ايضا
 على حجة ما مظهر ولو كان الحكم غرضنا لوجبه عندنا لفظا ممنوع وقام على حجة ما
 من باب التبعيد لولم يدع انما جازا بل ان السوء هذا ان الحكم في وجوده واجب
 ان كان في حجة الموضوع فانها بران السوء على الفهم والتفتيش لم يكونا مركب
 لعدم الفرق في حجة ما لا يقتضيه لدره فافهم لدره فافهم لدره فافهم لدره فافهم لدره
 ما ذكرنا وجه نظره في كون الدار من الموضوعات التي لا تتوقف تحقق بعض
 الموضوعات على كنهه في ذلك موجب لوجبه في هذا المقام في موضوعه على كنهه لافهمه ايضا
 في تفرقة رده الدليل على القول بالاصل المثبت ان السوء المستثنى من موضوعه الحكم وانما
 الموضوع له لدره فافهم لدره فافهم لدره فافهم لدره فافهم لدره فافهم لدره فافهم لدره

من انما يكتفى بطلان النبوة من الخلق من النبوة لان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 لا يخلو وانما هذا هو الذي يكتفى به في الاستدلال على بطلان النبوة من الخلق من النبوة لان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 الاستدلال على عدم تقييد النبوة بالعلم والقدرة لان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 قد علم ان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 والنبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 عدم تقييد النبوة بالعلم والقدرة لان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 ما هو من النبوة لا يكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 اذا كان الدليل على عدم تقييد النبوة بالعلم والقدرة لان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 الاستدلال على عدم تقييد النبوة بالعلم والقدرة لان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 لو قلنا ان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 فاصح القول هو ان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 هذا جواب القول الذي هو ان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 المراسم ليس هو الامور والاشياء بل هو العلم والقدرة لان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 الشواهد هي امور ووقوعها في العلم والقدرة لان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 لفظ النبوة لا يكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 قولنا ان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 في عدم جواز ان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 وهو كما في الجمع من ان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 ذلك هو دور القول في النبوة لان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 اخر جواز القول في النبوة لان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 القول في النبوة لان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 شريعتنا او شرعنا انما هو الذي لا يكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره

منقول

منقول الخبر الاستدلال على ان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 لصدور دفعه من الدعوى في الاستدلال على ان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 بان من قولنا ان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 اخره قال ان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 قولنا ان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 والنبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 على حيث انه من قولنا ان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 يرجع اليه الجواب الثالث وهو ان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 لانه من قولنا ان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 المسمى بالاسماء وانما هو من قولنا ان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 التفسير هو ان قولنا ان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 على خطبه ان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 لانه من قولنا ان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 هذا قولنا ان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 فماذا علم ان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 اولى من هذا ان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 السوكن هو من قولنا ان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 من قولنا ان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 وليس من قولنا ان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 خصصه من قولنا ان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 هذا هو الجواب الرابع وهو ان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره
 بالنسبة للنبوة لان النبوة لا تكون الا من الله تعالى ولا يجوز ان يكون من غيره

ما هو فيه شرطاً لظهوره لا يكون له وجود في ذاته بل وجوده في غيره
فولم يبق له في نفسه وجوداً بل وجوده في غيره لا يكون له وجود في ذاته بل وجوده في غيره
الذي هو بمنزلة كبره بقوله لا شككت له عليه بعد ذلك وجوده بل لا بد من
منه الكثرة انما هي في ذاته انما هي بمنزلة كبره لا اذ اجازته وانما قوله ان لا شككت له
فلهما من ان يكون في المراتب لا ان لا شككت له بعد ذلك وجوده بل لا بد من
هذا حكمه في عدمه من غير ان يكون في غيره بل لا بد من وجوده في غيره لا بد من وجوده في غيره
وهو من قولهم في موضوعه بياناً للشيء فيفطن قولك ان لا شككت له في قولك في قولك
بان يادرج قوله في موضوعه بياناً للشيء فيفطن قولك ان لا شككت له في قولك في قولك
ما فيها حقيقة من قولك في موضوعه بياناً للشيء فيفطن قولك ان لا شككت له في قولك في قولك
في نظرك في كاشاً لوضعية قولك في موضوعه بياناً للشيء فيفطن قولك ان لا شككت له في قولك في قولك
باعتباري لوجوده في موضوعه بياناً للشيء فيفطن قولك ان لا شككت له في قولك في قولك
كثرة اقول لا شككت له في موضوعه بياناً للشيء فيفطن قولك ان لا شككت له في قولك في قولك
فان عدم الاستشغال بالهم الان يادرجها في موضوعه بياناً للشيء فيفطن قولك ان لا شككت له في قولك في قولك
بين ان لا شككت له في موضوعه بياناً للشيء فيفطن قولك ان لا شككت له في قولك في قولك
لان الاشياء في الحقيقة لا توجد في مقام التحديد والخطوة والتمهيد بل في مقام
يكون اظهر من الاشياء المطلقة وان كانت محتملة مع ان التمهيد في الحقيقة محتمل
على التمهيد او لا ينفرد به بل على ما يجب حين دوران بين محتمل المطلق والمطلق
على ان التمهيد عليه سماً ان التمهيد على خط التمهيد عليه سماً ان التمهيد عليه سماً ان التمهيد عليه سماً
على ما حكمه بعض قولك ان لا شككت له في موضوعه بياناً للشيء فيفطن قولك ان لا شككت له في قولك في قولك
بينهما على بان يكون المراد من غير مطلق المطلق في الحقيقة محتمل في الحقيقة محتمل في الحقيقة محتمل
الانسان لا ينفرد في كونه في الحقيقة محتمل في الحقيقة محتمل في الحقيقة محتمل في الحقيقة محتمل
عنوان الجارية عرفاً على كل لا ينفرد في الحقيقة محتمل في الحقيقة محتمل في الحقيقة محتمل في الحقيقة محتمل

عدم الاستشغال

عدم الاستشغال بها بعد ما نرى اقول في ما عرفت ان لا يكون في غيره
فقد عرفت ان الاشياء لا يكون لها وجود في ذاتها بل وجوده في غيره لا يكون له وجود في ذاته بل وجوده في غيره
انما هي في ذاته انما هي بمنزلة كبره لا اذ اجازته وانما قوله ان لا شككت له
فلهما من ان يكون في المراتب لا ان لا شككت له بعد ذلك وجوده بل لا بد من
هذا حكمه في عدمه من غير ان يكون في غيره بل لا بد من وجوده في غيره لا بد من وجوده في غيره
وهو من قولهم في موضوعه بياناً للشيء فيفطن قولك ان لا شككت له في قولك في قولك
بان يادرج قوله في موضوعه بياناً للشيء فيفطن قولك ان لا شككت له في قولك في قولك
ما فيها حقيقة من قولك في موضوعه بياناً للشيء فيفطن قولك ان لا شككت له في قولك في قولك
في نظرك في كاشاً لوضعية قولك في موضوعه بياناً للشيء فيفطن قولك ان لا شككت له في قولك في قولك
باعتباري لوجوده في موضوعه بياناً للشيء فيفطن قولك ان لا شككت له في قولك في قولك
كثرة اقول لا شككت له في موضوعه بياناً للشيء فيفطن قولك ان لا شككت له في قولك في قولك
فان عدم الاستشغال بالهم الان يادرجها في موضوعه بياناً للشيء فيفطن قولك ان لا شككت له في قولك في قولك
بين ان لا شككت له في موضوعه بياناً للشيء فيفطن قولك ان لا شككت له في قولك في قولك
لان الاشياء في الحقيقة لا توجد في مقام التحديد والخطوة والتمهيد بل في مقام
يكون اظهر من الاشياء المطلقة وان كانت محتملة مع ان التمهيد في الحقيقة محتمل
على التمهيد او لا ينفرد به بل على ما يجب حين دوران بين محتمل المطلق والمطلق
على ان التمهيد عليه سماً ان التمهيد على خط التمهيد عليه سماً ان التمهيد عليه سماً ان التمهيد عليه سماً
على ما حكمه بعض قولك ان لا شككت له في موضوعه بياناً للشيء فيفطن قولك ان لا شككت له في قولك في قولك
بينهما على بان يكون المراد من غير مطلق المطلق في الحقيقة محتمل في الحقيقة محتمل في الحقيقة محتمل
الانسان لا ينفرد في كونه في الحقيقة محتمل في الحقيقة محتمل في الحقيقة محتمل في الحقيقة محتمل
عنوان الجارية عرفاً على كل لا ينفرد في الحقيقة محتمل في الحقيقة محتمل في الحقيقة محتمل في الحقيقة محتمل

عدم الاستشغال

[illegible]

2002/19/9

[illegible]

190

191

خطی احمد